بتنظيم من
غرفة دبي DUBAI CHAMBER
دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY
الشريك الإستراتيجي
THOMSON REUTERS®

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
استلهام التغيير لغدٍ مزدهر

AlBayanNews | albayanonline | AlBayanNews | AlBayanNews

البيان
الاقتصاد الإسلامي
www.albayan.ae

الثلاثاء
العدد 13257
03 محرم 1438 هـ
04 أكتوبر 2016م

تحت رعاية محمد بن راشد وتستضيفها دبي في 11 و12 الجاري

مشاركات إقليمية ودولية واسعة في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي

قائمة المتحدثين تضم ممثلي مؤسسات حكومية وخاصة محلية وعالمية

■ خلال فعاليات الدورة الماضية للقمة أرشيفية

دبي - البيان

تشهد الدورة الثالثة من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، والتي تقام تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» يومي 11 و12 أكتوبر في دبي

مشاركات محلية ودولية واسعة، حيث ستشهد القمة حضور كوكبة متميزة من صنّاع القرار والشخصيات والمتحدثين والباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وستناقش الدورة الحالية من القمة التي تقام بعنوان «استلهام التغيير لغد مزدهر» جوانب مختلفة من الاقتصاد الإسلامي في ظل التوقعات بتحقيق نمو قوي في الاقتصادات الإسلامية، والتقدم الملموس الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة، حيث ستسلط الضوء على أهمية اغتنام الفرص التجاريّة والتنمية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في الاستثمارات لتحقيق التنمية المستدامة.

معارف وخبرات

وبهذه المناسبة، قال ماجد سيف الغرير، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي وعضو مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: «تستقطب دورة القمة هذا العام نخبة من المتحدثين والباحثين في قطاعات الاقتصاد الإسلامي من مختلف دول العالم، وهذه المشاركة الواسعة ستسهم في إثراء النقاشات، وتعزيز نقل المعارف والخبرات، وتبادل الآراء حول السبل الكفيلة بإيجاد حلول مستدامة للقضايا المؤثرة في الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال التشجيع على الابتكار لإحداث التغيير المنشود والتغلب على التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، والمساهمة في إرساء أسس متينة لنموذج اقتصادي أكثر إنصافاً وتحفيزاً لجهود بناء مستقبل أفضل

■ أمينة فقيم

للأجيال القادمة تكون دبي عاصمة عالمية له.»

مستقبل التنمية

من جهته قال عبدالله محمد العور، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: «تستجيب قمة الاقتصاد الإسلامي هذا العام لتحديات التنمية ومستقبلها الذي يجب أن يكون أكثر شموليةً وإنصافاً واستدامة، ويسهم في صياغة شراكة

■ عبيد الطاير

مسؤولة من قبل كافة القطاعات الاقتصادية بمنابعها الفكرية المختلفة لبحث مقومات النمو ومحفزاته، وذلك من خلال إشراك جهات عالمية ومسؤولين مهتمين بقضايا التنمية بشكل عام. وهذا يترجم الأبعاد التي يمثلها الاقتصاد الإسلامي والمصداقية التي استحقها كمساهم أساسي في نهضة الاقتصاد العالمي.»

وتضم قائمة المتحدثين في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي هذا العام نخبة

■ محمد الهاشل

من المسؤولين والمديرين التنفيذيين في أبرز المؤسسات الحكومية والخاصة المحلية والإقليمية والعالمية، بما فيها مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني، ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي، ومؤسسة عبدالله الغرير للتعليم، وهيئة سوق المال في كينيا، ومتحف اللوفر في فرنسا، إلى جانب ممثلين عن لجنة التنسيق الإدارية الحلال الدولية، وبنك بوبيان الكويتي، وسلطة واحة دبي للسيليكون، بالإضافة إلى

■ كيارا ابيندينو

مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب، وشركة أرنست ويونغ العالمية، وشركة أصداء بيرسون ماستيلر.

شخصيات مرموقة

وتشهد القمة كلمات رئيسية لعدد من الشخصيات العالمية المرموقة تشمل أمينة غريب فقيم، رئيسة جمهورية موريشيوس، وعبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية، وكيارا باندينو عمدة ولاية تورينو في ايطاليا، والدكتور محمد الهاشل، محافظ البنك المركزي لدولة الكويت.

وكما سيتحدث في فعاليات الدورة الحالية من القمة العالمية للاقتصاد الاسلامي عبد العزيز الغرير، رئيس مجلس ادارة مؤسسة عبد الله الغرير للتعليم ورئيس اتحاد المصارف في دولة الامارات العربية المتحدة والرئيس التنفيذي لمجموعة المشرق وعضو مجلس الادارة في مجموعة شركات عبدالله الغرير التي تعتبر واحدة من أكبر الشركات العائلية على مستوى المنطقة.

وتضم قائمة المتحدثين في القمة كلير ودكرافت التي تشغل منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات لتنمية الشباب في دولة الإمارات وتمكينه وتوجيهه لضمان مستقبل مستدام للدولة. كما تتضمن قائمة المتحدثين في القمة أيضاً السيد بشار الناطور الذي يشغل منصب الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني ويعمل على تنسيق أنشطة المؤسسة بهذه الفئة من الأصول في القطاعات السيادية والمالية وقطاعات الشركات والتمويل المُركب إلى جانب البنية التحتية والتأمين.

خبراء دوليون

ويشارك أيضاً في جلسات الدورة الثالثة من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي أيضاً كل من كيارا ابيندينو عمدة مدينة تورينو الإيطالية، و محمد البدري مدير عام لجنة التنسيق الإدارية الحلال الدولية، وعبدالله التويجري نائب الرئيس التنفيذي لبنك بوبيان في الكويت، وبالإضافة إلى مارسي مريمان المدير التنفيذي لاستراتيجية النمو والتجزئة الابتكارية في شركة إرنست ويونغ، وحسن الدملوجي رئيس قسم علاقات الشرق الأوسط في مؤسسة بيل وميليندا غيتس العالمية التي تتخذ من الولايات المتحدة الأميركية مقراً وتعمل على تعزيز الرعاية الصحية والحد من نسبة الفقر، وزيادة فرص التعليم والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات في العديد من دول العالم.

كما سيتحدث في هذه الدورة من القمة طيب الريس الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي، وهي المؤسسة التي تتولى الإشراف القانوني على الأوقاف ورعايتها واستثمارها، وذلك إلى جانب قيامها باحتضان القاصرين ورعايتهم.

منصة متكاملة لصناع القرار والمختصين لمناقشة أهم القضايا والتوجهات

دبي ترسم ملامح اقتصاد المستقبل

دبي - البيان

تقام القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي هذا العام بعنوان «استلهام التغيير لغد مزدهر» بمشاركة واسعة من القادة وصناع القرار والخبراء والمختصين، لتحاول بذلك رسم صورة مشرقة لاقتصاد المستقبل والأجيال القادمة الذي يقوم على أسس ثابتة كالعدالة والاستدامة، وتسهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي وترسيخ قيم التكافل بين مختلف فئات وشرائح المجتمع.

وتنظم غرفة تجارة وصناعة دبي ومركز دبي للاقتصاد الإسلامي وبالتعاون مع وكالة تومسون رويترز كشريك استراتيجي «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016» بدورتها الثالثة، والتي تُعقد خلال الفترة من 11 وحتى 12 أكتوبر 2016 في مدينة جميرا بدبي. وتهدف القمة إلى تعزيز مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي وتأكيد دورها في جذب الاستثمارات العالمية وتحقيق تنمية مستدامة. كما تسعى إلى تقديم منصة متكاملة لصناع القرار والمختصين لمناقشة أهم القضايا والتوجهات الحالية

■ الدورات الماضية للقمة ناقشت العديد من القضايا الحيوية

لقطاع الاقتصاد الإسلامي في المنطقة والعالم. حيث تناقش القمة عدة محاور رئيسية تتضمن الصيرفة والتمويل الإسلامي والمنتجات الحلال، إلى جانب الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والسياحة العائلية، بالإضافة إلى الاقتصاد الرقمي الإسلامي والفن الإسلامي والأزياء.

دعم الشركات

وتحظى القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي هذا العام بدعم من كبرى الشركات والمصارف في دولة الإمارات، وهو ما سيكون لها الأثر الكبير في إنجاح أعمال القمة وتحقيق أهدافها في تعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي في تطوير جميع القطاعات الاقتصادية والمالية، والتي ستشكل بدورها حلاً للكثير من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

اقتصاد المستقبل

وتتضمن الدورة الثالثة من «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي» هذا العام ست جلسات رئيسية تناقش عدة مواضيع عامة أبرزها المتغيرات العالمية التي تشكل الاقتصاد الإسلامي وموضوعات مختصة بعدة مجالات أخرى مثل الصكوك. كما تستضيف القمة جلسات متوازية تناقش القطاعات الاقتصادية الإسلامية المختلفة ومدى ارتباطها بالتمويل الإسلامي، والفرص التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي لتمكين الاقتصاد الوطني. وستناقش القمة حلولاً قابلة للتطوير لتمكين الجيل القادم سبل توجيه الشباب المسلم كي يصبحوا قادة قادرين على التأقلم مع شتى الظروف، وأعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، وكيفية إعداد الشباب للاضطلاع بأدوار تمكنهم من بلوغ التحول المنشود في العالم الإسلامي وخارجه.

ستتناول القمة أيضاً مشاريع النفع الاجتماعي في العالم الإسلامي، ودور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، وإمكانية مساهمة صناديق الاستثمار السيادية في العالم الإسلامي بفعالية في تمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير الخدمات وفقاً لأرقى المعايير العالمية، ومدى قدرة التمويلات المشتركة والمزيج المتنوع من التمويلات الذي يشتمل على استثمارات القطاع الخاص على إيجاد حلول تمويلية في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي عموماً من صعوبة بالغة في توفير التمويلات اللازمة لإنجاز المشاريع ضمن إطار زمني واقعي ومحدد.

وستتطرق أيضاً إلى تطور الفن الإسلامي من الناحية الجمالية إلى جذب الاستثمارات العالمية.

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
استلهام التغيير لغدٍ مزدهر

أسواق

الصكوك طوق نجاة لمواجهة التحديات الاقتصادية

تناقش القمة في آخر جلسات اليوم الأول من القمة دور الصكوك باعتبارها أداة رئيسية لمواجهة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، والذي نتج عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والاضطرابات السياسية والاقتصادية، وما ترتب عليه من عجز في الموازنات العامة لدى العديد من الدول، وهو الأمر الذي دفع حكوماتها إلى البحث عن قنوات جديدة للحصول على التمويلات لسد العجز في موازناتها. كما سيناقش المشاركون دور الصكوك كونها وسيلة لتمويل المشروعات الحكومية عندما تصبح السيولة أزمة مصرفية. وفي ثاني أيام القمة، ستناقش الجلسة الأولى الثورة الرقمية في قطاع التعاملات المالية ومدى قدرة المصارف الإسلامية على مواكبة هذه التغيرات الوشيكة، خصوصاً أن القطاع المصرفي العالمي الذي شهد تحولات مختلفة من مطلع سبعينيات القرن الماضي كان بطيئاً في تبني الابتكارات والتقنيات التي شهدتها تلك الفترة، وسيتناول المتحدثون في هذه الجلسة الفرص والتحديات الرقمية التي تواجه قطاع المصارف الإسلامية وكيفية مواكبة مؤسسات القطاع للجيل القادم من التقنيات الرقمية ومواكبة التغيرات المتسارعة في قطاع الحوسبة السحابية.

تمويل

تزايد الإقبال عالمياً على سلاسل التوريد الإسلامي

سيبحث المشاركون في القمة ضمن جلسة خاصة سوق الحلال العالمية، التي تعتبر أحد أبرز قطاعات الاقتصاد الإسلامي نمواً على المستوى العالمي، فقد أشارت دراسات حديثة إلى أن قطاع المنتجات الحلال يمتلك المؤهلات التي تجعله مصدراً مهماً ورافداً رئيساً لقطاع الأغذية العالمي، وذلك بعد الإقبال العالمي على سلاسل التوريد الإسلامية وارتفاع الصادرات الزراعية لدول منظمة دول التعاون الإسلامي بنحو 50 في المئة بالتزامن مع ارتفاع صادرات المواد الغذائية المصنعة فيها بنحو 33 % وزيادة صادرات المنتجات الحيوانية بنسبة 19 %. وسيناقش المشاركون في جلسة أخرى دور وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لقطاع الأزياء الإسلامية، ونجاح العاملين فيه بالاستحواذ على حصة سوقية، وهو ما جعل منتجات هذا القطاع محط اهتمام وسائل الإعلام العالمية مع تصدر الملابس المحافظة لصفحة الغلاف لكبرى المجلات العالمية.

غرفة دبي تنظم القمة بالتعاون مع «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي» و«تومسون رويترز»

الابتكار والشباب والتمويل في صدارة الأجندة

مناقشة الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصكوك

دبي- البيان

تناقش جلسات الدورة الثالثة من «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي»، التطورات التي تشهدها قطاعات الاقتصاد الإسلامي.

وعلى مدى يومين، تتطرق جلسات القمة إلى العديد من الموضوعات، بما فيها الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسوق الصيرفة الإسلامية والصكوك، وقطاع المنتجات الحلال، إلى جانب قطاع الأزياء الإسلامية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بجوانب الاقتصاد الإسلامي المختلفة، ودورها في إيجاد حلول عملية ومستدامة للتحديات، التي تواجه الاقتصاد العالمي، بما يسهم في إرساء نموذج اقتصادي متميز، ومحفز لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

وبهذه المناسبة، قال ماجد سيف الغرير، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي عضو مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: «اجتماع قادة مؤثرين وصناع القرار في القطاعات الاقتصادية والخبراء من كل أنحاء العالم في هذا الحدث العالمي يؤكد المكانة البارزة لإمارة دبي كونها عاصمة للاقتصاد الإسلامي، ويعكس الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات لجذب انتباه دول العالم نحو مفاهيم وآليات عمل الاقتصاد الإسلامي، وتمتاز المحاور الأساسية المطروحة على أجندة القمة هذا العام بالشمولية، وسيتم من خلالها مناقشة مكونات الاقتصاد الإسلامي، وتسليط الضوء على الحلول المتميزة والمبتكرة، التي تسهم في التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، وتشكل دعائم رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة».

قراءات معمقة

وعلّق عبد الله محمد العور، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالقول: «يزخر برنامج القمة هذا العام بالمحاور والقضايا الاستراتيجية التي تحظى باهتمام محلي وعالمي وتحتاج إلى قراءات معمّقة تسهم في صياغة المرحلة المستقبلية للاقتصاد العالمي وليس فقط للاقتصاد الإسلامي. إننا نرى في كل قطاع من قطاعات هذه المنظومة الحيوية إمكانات كبرى لإحداث التغيير المطلوب في الثقافة الاقتصادية بشكل عام، إضافة إلى تعزيز مفاهيم الاقتصاد الإسلامي خاصة لدى الأجيال الجديدة التي نعتمد عليها بشكل كبير في حمل رسالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتبني الأخلاقيات والمبادئ، التي ينفرد بها هذا الاقتصاد المسؤول لتطوير أعمال ومشاريع حقيقية أكثر إنتاجية واستدامة».

محفز النمو

وقال نديم نجار المدير العام لتومسون رويترز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إن البحث عن أسواق غير مستغلة في هذا المناخ الحالي للاقتصاد العالمي قادنا إلى تسليط الضوء على الاقتصاد الإسلامي. إن القطاعات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يمكن أن تشكل محفزاً للنمو والتواصل بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد العالمي.

تمكين الشباب

وخلال اليوم الأول من القمة ستناقش الجلسة الأولى التي تقام بعنوان «شباب اليوم، قادة الغد: حلول قابلة للتطوير لتمكين الجيل القادم»، سبل توجيه الشباب المسلم كي يصبحوا قادة قادرين على التأقلم مع شتى الظروف، وأعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، كما سيتطرق المشاركون في الجلسة إلى كيفية إعداد الشباب للاضطلاع بأدوار تمكنهم من بلوغ التحول المنشود في العالم الإسلامي وخارجه، في وقت تنمو فيه شريحة الشباب في العالم الإسلامي بمعدل يعادل ضعف معدل النمو العالمي، وهو ما يفرض تحديات كبيرة أمام حكومات الدول الإسلامية لتوفير فرص عمل، تواكب تطلعات وطموحات جيل الشباب في ضوء الاضطرابات الاقتصادية.

نماذج مبتكرة

وستتناول الجلسة الثانية مشاريع النفع الاجتماعي في العالم الإسلامي، حيث ستسلط الضوء على النتائج الكبيرة التي حققتها مؤسسات الأوقاف الضئيلة على المجتمعات رغم ارتفاع حجم الأصول التي تقوم بإدارتها. كما تستعرض الجلسة أيضاً إمكانية الاستفادة من خبرات هذه المؤسسات، التي تضم الصناديق الإسلامية والأوقاف وتبرعات الزكاة في دعم جهود محاربة الفقر في المجتمعات الإسلامية.

تنمية مستدامة

وتتطرق الجلسة الثالثة من فعاليات اليوم الأول للقمة إلى دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث سيبحث المشاركون في هذه الجلسة إمكانية مساهمة صناديق الاستثمار السيادية في العالم الإسلامي بفعالية في تمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير الخدمات، وفقاً لأرقى المعايير العالمية، ومدى قدرة التمويلات المشتركة والمزيج المتنوع من التمويلات، الذي يشتمل على استثمارات القطاع الخاص على إيجاد حلول تمويلية في وقت يعاني فيه الاقتصاد العالمي عموماً من صعوبة بالغة في توفير التمويلات اللازمة لإنجار المشاريع، ضمن إطار زمني واقعي ومحدد.

الفن الإسلامي

وخلال الجلسات المسائية من اليوم الأول للقمة، سيتطرق المشاركون إلى تطور الفن الإسلامي من الناحية الجمالية إلى جذب الاستثمارات العالمية، وذلك مع الانتشار اللافت لهذا القطاع وتحوله من معارض فنية إلى أعمال معاصرة مستمدة من التراث الإسلامي، تقوم على استخدام الموهوبين تقنيات ومواد لإعادة توظيف الفن الإسلامي والابتعاد عن القيود التقليدية.

رصد الفرص واستشراف الآفاق المستقبلية

تنعقد الدورة الحالية من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي تحت عنوان «استلهام التغيير لغد مزدهر»، وستناقش جوانب مختلفة من الاقتصاد الإسلامي في ظل التوقعات بتحقيق نمو قوي في الاقتصادات الإسلامية، بحيث يتم رصد الفرص واستشراف الآفاق المستقبلية مع التركيز على التنمية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال.

50 عدد المتحدثين في القمة من أبرز المسؤولين والخبراء.

3000 حجم الحضور والمشاركين في القمة الماضية ومن المتوقع أن تجذب الدورة الحالية المزيد من المشاركين والحضور.

6 سيتضمن الحدث هذا العام ست جلسات رئيسية تناقش عدة مواضيع عامة أبرزها المتغيرات العالمية التي تشكل الاقتصاد الإسلامي وموضوعات مختصة بعدة مجالات أخرى مثل الصكوك.

الدورة الثالثة

تقام الدورة الثالثة من القمة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» يومي 11 و12 أكتوبر.

جلسات موازية

ستستضيف القمة جلسات متوازية تناقش القطاعات الاقتصادية الإسلامية المختلفة ومدى ارتباطها بالتمويل الإسلامي، والفرص التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي لتمكين الاقتصاد الوطني.

العلامة التجارية لدبي

ستستعرض القمة العالمية العلامة التجارية لإمارة دبي، باعتبارها نموذجاً يعكس نجاحاً كبيراً في إدارة العلامة التجارية للمدن كما في الشركات والمنتجات.

محاور للنقاش

- **دور الصكوك** باعتبارها أداة رئيسية لمواجهة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي ودورها كوسيلة لتمويل المشروعات الحكومية عندما تصبح السيولة أزمة مصرفية.
- **الثورة الرقمية** ستناقش القمة الثورة الرقمية في قطاع التعاملات المالية ومدى القدرة على مواكبة هذه التغيرات.
- **المصارف الإسلامية** سيتم بحث دور المصارف الإسلامية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **الفن الإسلامي** ستتطرق القمة إلى سبل إحياء الفن الإسلامي باستخدام تطبيقات غير تقليدية للعمارة والهندسة والخط العربي.
- **التمويل الجماعي** ستناقش القمة دور التمويلات الجماعية المشتركة في سد الفجوة التمويلية في الدول الإسلامية.
- **السياحة العائلية** ستحاول القمة تحديد التغير في متطلبات السائحين في دول العالم الإسلامي للاستفادة من فرص النمو.
- **قدرات الاقتصاد** ستناقش القمة مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي على تجاوز الثورة الصناعية الثالثة.

غرافيك: حسام الحوراني

البيان

دبي نموذج ناجح لإدارة العلامة التجارية للمدن

سيستعرض المشاركون في الجلسة الثانية من ثاني أيام القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي العلامة التجارية لإمارة دبي، باعتبارها نموذجاً يعكس نجاحاً كبيراً في إدارة العلامة التجارية للمدن كما في الشركات والمنتجات، ذلك من خلال التعرف على تجربة الإمارة في التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل لتحقيق شهرة عالمية واسعة.

مصارف إسلامية

وسيبحث المشاركون في جلسة عن المصارف الإسلامية ودورها في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، جدوى المنتجات التي تقدمها للقطاع، ودورها في تعزيز إنتاجية شركات القطاع خصوصاً تلك التي تفتقر إلى الخبرة الفنية والقدرة على صياغة المقترحات الاستثمارية على نحو فعال.

كما سيطلع المشاركون في الجلسة على عدد من التجارب الناجحة لرجال أعمال تمكنوا من تسويق منتجاتهم وخدماتهم في العديد من الأسواق العالمية، للوقوف على التحديات التي واجهتهم وسبل التغلب عليها للوصول إلى تحقيق أهدافهم.

تمويلات جماعية

كما سيتطرق المشاركون في جلسات اليوم الثاني من القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي إلى سبل إحياء الفن الإسلامي باستخدام تطبيقات غير تقليدية للعمارة والهندسة والخط العربي، لتعزيز حضورها واستخدامها على نطاق واسع في مختلف أنحاء دول العالم، سواء في المباني السكنية أو التجارية أو حتى المتاحف والمعارض الفنية. وسيحاول المشاركون الإجابة عن دور التمويلات الجماعية المشتركة في سد الفجوة التمويلية في الدول الإسلامية، في وقت أشارت فيه إحصاءات البنك الدولي إلى نمو حجم سوق التمويلات الجماعية المشتركة لتصل إلى 16 مليار دولار، تتركز غالبيتها في أميركا الشمالية وأوروبا، بينما استحوذت الدول الإسلامية في المقابل على 327 مليون دولار، تشكل ما نسبته 2% من إجمالي حجم هذه التمويلات على المستوى العالمي بنهاية العام 2015.ومع التطور المتسارع في حجم قطاع السياحة العائلية على مستوى العالم، والتي وصل حجمها إلى 151 مليار دولار في العام 2015، سيحاول المشاركون تحديد التغير في متطلبات السائحين في دول العالم الإسلامي، للاستفادة من فرص النمو الهائلة لهذا القطاع، الذي من المتوقع أن يتجاوز حجمه بنهاية العام 2021 إلى أكثر من 243 مليار دولار. وفي آخر جلسات القمة، سيناقش المشاركون مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي على تجاوز الثورة الصناعية الثالثة، ودور التحالفات بين الجهات والشركات العاملة في قطاعات البنية التحتية والاتصالات والخدمات المصرفية في تحديد مسار التنمية الاقتصادية، ورسم ملامح اقتصاد المستقبل. وسيتضمن الحدث هذا العام ست جلسات رئيسية تناقش مواضيع عامة عدة أبرزها المتغيرات العالمية التي تشكل الاقتصاد الإسلامي وموضوعات مختصة بمجالات أخرى عدة مثل الصكوك. كما ستستضيف القمة جلسات متوازية تناقش القطاعات الاقتصادية الإسلامية المختلفة، ومدى ارتباطها بالتمويل الإسلامي، والفرص التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي لتمكين الاقتصاد الوطني.

استثمارات

تهدف «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي» التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة دبي بالتعاون مع «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي»، وشركة «تومسون رويترز» إلى تعزيز مكانة دبي كونها عاصمة للاقتصاد الإسلامي، وتأكيد دورها بجذب الاستثمارات العالمية وتحقيق تنمية مستدامة، من خلال إيجاد منصة مثالية تجمع تحت مظلتها خبراء عالميين من قطاعات محورية، لبحث التحديات والفرص في الاقتصاد الإسلامي في المنطقة والعالم.

عبد الله العور: قراءات معمّقة تسهم في صياغة المرحلة المستقبلية

نديم نجار: تحفيز نمو القطاعات المتوافقة مع الشريعة

القمة العالمية منصة مثالية لرصد وترويج الفرص الواعدة

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي | استلهام التغيير لغدٍ مزدهر

أكد ماجد الغرير، أن القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، شكلت خلال السنوات الثلاث الماضية منصة مثالية للقادة وصناع القرار، لبحث جوانب الاقتصاد الإسلامي المختلفة، والتعمق في مكوناته لترويج الفرص الواعدة فيه، وخلال العام الجاري، سوف تأخذ نقاشات القمة أبعاداً جديدة، من خلال تناولها دور قطاعات الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاد المستقبل والأجيال القادمة، وخلال اليوم الأول من القمة، ستناقش الجلسات، العديد من الموضوعات، بما فيها سبل توجيه الشباب المسلم، كي يصبحوا قادة قادرين على التأقلم مع شتى الظروف، وأعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، وكيفية إعداد الشباب للاضطلاع بأدوار تمكنهم من بلوغ التحول المنشود في العالم الإسلامي وخارجه، كما ستناقش أيضاً مشاريع النفع الاجتماعي في العالم الإسلامي، والنتائج الكبيرة التي حققتها مؤسسات الأوقاف في العديد من الأسواق المتقدمة، والنماذج المبتكرة التي قامت بتبنيها لضمان عوائد إيجابية وتأثير اجتماعي قوي، كما سيبحث المشاركون في القمة، دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة، وإمكانية مساهمة صناديق الاستثمار السيادية في العالم الإسلامي بفعالية في تمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير الخدمات، كما سيتناول المشاركون أيضاً، تطور الفن الإسلامي من الناحية الجمالية، إلى جذب الاستثمارات العالمية، وذلك مع الانتشار اللافت لهذا القطاع، وتحوله من معارض فنية إلى أعمال معاصرة مستمدة من التراث الإسلامي، تقوم على استخدام الموهوبين تقنيات ومواد لإعادة توظيف الفن الإسلامي، والابتعاد عن القيود التقليدية.

ولفت الغرير إلى أن المشاركين في القمة سيبحثون سوق الحلال العالمي، الذي يعتبر أحد أبرز قطاعات الاقتصاد الإسلامي نمواً على المستوى العالمي، فقد أشارت دراسات حديثة، إلى أن قطاع المنتجات الحلال، يمتلك المؤهلات التي تجعله مصدراً مهماً ورافداً رئيساً لقطاع الأغذية العالمي، وذلك بعد الإقبال العالمي على سلاسل التوريد الإسلامية، وارتفاع الصادرات الزراعية لدول منظمة دول التعاون الإسلامي بحوالي 50 في المئة، بالتزامن مع ارتفاع صادرات المواد الغذائية المصنعة فيها بحوالي 33 في المئة، وزيادة صادرات المنتجات الحيوانية بنسبة 19 في المئة. كما سيناقش المشاركون، دور وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لقطاع الأزياء الإسلامية، ونجاح العاملين فيه بالاستحواذ على حصة سوقية، وهو ما جعل منتجات هذا القطاع محط اهتمام وسائل الإعلام العالمية.

ماجد الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي:

مقومات دبي ترسخ مكانتها عاصمة للاقتصاد الإسلامي

القمة فرصة حيوية للمعرفة وتبادل الخبرات

استشراف دور الاقتصاد الإسلامي في خدمة المجتمعات

2.98 تريليون دولار الإنفاق الاستهلاكي للمسلمين 2021

دبي - البيان

أكد ماجد سيف الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي، عضو مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، أن دبي تحتل حالياً المراكز الأولى في العديد من الخدمات المالية الإسلامية، فهي تحتضن أكبر المصارف الإسلامية على مستوى المنطقة والعالم، كما نجحت في استقطاب صكوك وسندات إسلامية مدرجة في أسواقها المالية بقيمة 167.3 مليار درهم، تعادل ما قيمته 45.55 مليار دولار، ما عزز مكانتها في المركز الأول عالمياً من حيث قيمة الصكوك المدرجة.

وأشار الغرير إلى أن دبي تعد حالياً من أبرز الوجهات السياحية للسياح المسلمين، حيث توفر فنادق ومناطق ترفيهية متميزة، تلبي تطلعات هذه الفئة المتزايدة من السياح، كما تزخر الإمارة بالعديد من المواقع التراثية والثقافية الإسلامية البارزة في المنطقة.

وتالياً نص الحوار:

تستضيف إمارة دبي القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، وللمرة الثالثة، ما السبب وراء الاهتمام الكبير بهذا الحدث؟

الاقتصاد الإسلامي هو مفهوم واسع، ويتضمن العديد من القطاعات الحيوية والرئيسة التي تترابط، وهذا الحدث الأكبر من نوعه على مستوى المنطقة والعالم، يهدف إلى تسليط الضوء على مكونات الاقتصاد الإسلامي وقطاعاته المختلفة، إلى جانب استعراض الفرص الواعدة المتاحة في هذه القطاعات، التي من شأنها المساهمة في دعم نمو اقتصاد العالم واستدامته للأجيال القادمة، وتكتسب القمة أهميتها من طبيعة الموضوعات المطروحة وحجم المشاركة والإقبال عليها من القادة وصناع القرار والخبراء والمختصين والأكاديميين من مختلف أنحاء العالم. وهذه الأهمية تنبع من التكامل والترابط بين قطاعات الاقتصادي الإسلامي، ودورها في التصدي للتحديات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، في ظل التقلبات المتسارعة في أسواق النفط والمال العالمية. ودبي كانت السباقة في تبني مبادرات عالمية لنشر وترويج مكونات الاقتصاد الإسلامي، باعتباره اقتصاداً للمستقبل، خصوصاً بعد أن أثبتت قطاعات التمويل الإسلامي، قدرة ومرونة عالية في التصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية، والاستمرار في دعم معدلات النمو في اقتصادات العديد من دول المنطقة والعالم الإسلامي، في وقت كانت تعاني فيه بقية الاقتصادات العالمية الأخرى من الانكماش بسبب تأثر قطاعاتها الاقتصادية بهذه التداعيات.

مؤشرات فعلية

ما مدى قدرة التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟

التمويل الإسلامي لديه القدرة على القيام بدور ريادي في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي، بسبب مبادئه القائمة على الشفافية والنزاهة في التعامل، وهذا الدور أكدته العديد من المؤشرات الفعلية على أرض الواقع والمؤسسات العالمية في دراساتها وأبحاثها الصادرة مؤخراً، بما فيها صندوق النقد الدولي، الذي أشار إلى استمرار نمو قطاع التمويل الإسلامي، رغم تباطؤ قطاع التمويل التقليدي، وتزايد الإقبال على سوق الصكوك والسندات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من مختلف دول العالم لتمويل احتياجات ومشروعاتها التطويرية.

وما أكثر القطاعات الإسلامية التي تحقق نمواً كبيراً؟

غالبية قطاعات الاقتصاد الإسلامي تحقق معدلات نمو جيدة، وذلك بدعم من معدل نمو عدد المسلمين في العالم، بنسبة تفوق معدلات النمو السكاني العالمي، والاقتصاد الإسلامي يخدم حالياً سوقاً مهمة، يصل تعداد سكانه إلى حوالي 1.7 مليار نسمة، غالبيتهم من فئة الشباب، ويشهد معدلات إنفاق كبيرة، بالإضافة إلى أنه يمتاز بقوة شرائية عالية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن حجم الإنفاق الاستهلاكي للمسلمين وصل إلى حوالي 1.9 تريليون دولار بنهاية عام 2015، بينما من المتوقع أن يرتفع ليصل إلى 2.98 تريليون دولار بحلول عام 20121. كما تشير الإحصاءات أيضاً إلى أن حجم التمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وصل إلى 2 تريليون دولار نهاية العام الماضي. أما على صعيد قطاع السياحة الحلال، فقد شهدت هي الأخرى من معدلات نمو متميزة في السنوات القليلة الماضية، حيث بلغ إنفاق السياح المسلمين في الخارج إلى حوالي 142 مليار دولار في نهاية عام 2014، وهو ما يمثل 11 في المئة من إجمالي الإنفاق على السياحة في العالم، وفي حال تواصل هذا النمو بمعدلاته الحالية، سيصل حجم قطاع السياحة الحلال إلى 243 مليار دولار في عام 2021. وفي الاتجاه نفسه، يحقق سوق الأزياء الإسلامية نمواً كبيراً، وهذا النمو كان عاملاً مهماً في استقطاب دور الأزياء العالمية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي حجم سوق الأزياء الإسلامية سيرتفع ليصل إلى 368 مليار دولار في السنوات الخمس المقبلة.

محاور رئيسة

ما الذي حققته دبي حتى الآن في سعيها نحو تعزيز مكانتها كعاصمة للاقتصاد الإسلامي؟

الرؤية الطموحة والتوجيهات السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، رسمت لنا مساراً للوصول إلى هذه الأهداف في أسرع وقت، وذلك من خلال التركيز على سبعة محاور رئيسة، ويندرج تحت مظلتها 46 مبادرة استراتيجية لتعزيز مكانة دبي كمركز عالمي في مجال التمويل، التصميم، والأزياء، ومنتجات الحلال، وكذلك تحويلها إلى مركز عالمي لاعتماد المنتجات والخدمات التي تمثل كافة قطاعات ومكونات الاقتصاد الإسلامي، بما فيها التمويل وقطاع السياحة الحلال، والبنية التحتية الرقمية، والفن الإسلامي، وغيرها الكثير من القطاعات الحيوية الأخرى. وجاء إنشاء مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في عام 2013، من قبل سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي، لدعم هذه الأهداف. واليوم، وبعد مرور 3 سنوات على إطلاق المبادرات، فإن الإنجازات على أرض الواقع تؤكد تحقيق المبادرة لأهدافها، ودبي حالياً تحتل المراكز الأولى في العديد من الخدمات المالية الإسلامية، فهي تحتضن أكبر المصارف الإسلامية على مستوى المنطقة والعالم، كما أنها نجحت في استقطاب صكوك وسندات إسلامية مدرجة في أسواقها المالية بقيمة 167.3 مليار درهم، تعادل ما قيمته 45.55 مليار دولار، وهذه القيمة جعلتها تستحوذ على المركز الأول عالمياً في قيمة الصكوك المدرجة. وبالإضافة إلى ذلك، تعد الإمارة حالياً من أبرز الوجهات السياحية للسياح المسلمين، فهي لديها فنادق ومناطق ترفيهية متميزة، تلبي تطلعات هذه الفئة المتزايدة من السياح، وهي تزخر بالعديد من المواقع التراثية والثقافية الإسلامية البارزة في المنطقة.

حدث عالمي

ما الدور الذي تقوم به القمة لنشر مفاهيم الاقتصاد الإسلامي؟

إن اجتماع قادة مؤثرين وصناع القرار في القطاعات الاقتصادية والخبراء من كافة أنحاء العالم في هذا الحدث العالمي، يؤكد المكانة البارزة لإمارة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي، ويعكس الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات لجذب انتباه دول العالم نحو مفاهيم وآليات عمل الاقتصاد الإسلامي، وتمتاز المحاور الأساسية المطروحة على أجندة القمة هذا العام بالشمولية، وسيتم من خلالها مناقشة مكونات الاقتصاد الإسلامي، وتسليط الضوء على الحلول المتميزة والمبتكرة التي تسهم في التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، وتشكل دعائم رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

تمكين الاقتصاد

ما جديد القمة لهذا العام؟

تتضمن القمة هذا العام، والتي تعقد تحت شعار «استلهام التغيير لغد مزدهر»، ست جلسات رئيسة، تناقش عدة مواضيع عامة، أبرزها المتغيرات العالمية التي تشكل الاقتصاد الإسلامي، وموضوعات مختصة بعدة مجالات أخرى، مثل الصكوك. كما ستستضيف القمة جلسات متوازية تناقش القطاعات الاقتصادية الإسلامية المختلفة، ومدى ارتباطها بالتمويل الإسلامي، والفرص التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي لتمكين الاقتصاد الوطني. وسيتم التركيز في هذه القمة على المسؤولية الاجتماعية للشركات في الاقتصاد الإسلامي، ودورها في الارتقاء بمستوى الحياة في المجتمعات، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. كما ستتناول القمة أيضاً، مبادئ الاقتصاد الإسلامي القائمة على العدالة والتنمية الاجتماعية والاستدامة، وذلك من خلال تسليط الضوء على الوقف الإسلامي.

رؤية شاملة

تساهم القمة في رصد الأسواق غير المستغلة في المناخ الحالي للاقتصاد العالمي، حيث سيتم تسليط الضوء على الاقتصاد الإسلامي من خلال رؤية شاملة تتضمن مختلف القطاعات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يمكن أن تشكل محفزاً للنمو والتواصل بين الاقتصاد الإسلامي ونظيره العالمي.

إعداد: بشار باغ - غرافيك: محمد أبوعبيدة

1.7	1.9	2	2.98	42.61	243
تريليون دولار حجم إنفاق سوق الأغذية الحلال عالمية	تريليون دولار الإنفاق الاستهلاكي للمسلمين في 2015	تجاوزت أصول التمويل الإسلامي 2 تريليون دولار خلال 2015	تريليون دولار الإنفاق الاستهلاكي المتوقع للمسلمين في 2021	مليار دولار القيمة الإجمالية للصكوك المدرجة في دبي عام 2016	مليار دولار القيمة المتوقعة للسياحة العائلية بحلول 2021

القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي
استلهام التغيير لغدٍ مزدهر

بتنظيم من
غرفة دبي DUBAI CHAMBER
دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي DUBAI THE CAPITAL OF ISLAMIC ECONOMY

الشريك الإستراتيجي
THOMSON REUTERS®

تحليل لغرفة تجارة وصناعة دبي:

500 مليار دولار أموال النفع الاجتماعي في العالم الإسلامي

القمة تبحث سبل تطوير مشاريع الوقف

دبي تقوم بدور ريادي في نشر الوعي حول أهمية مشاريع الوقف المالي

■ القمة تركز في مختلف دوراتها على مناقشة أهمية الوقف

دبي - البيان

كشف تحليل صادر عن غرفة تجارة وصناعة دبي، أن إجمالي حجم الأموال ذات النفع الاجتماعي في دول العالم الإسلامي يصل إلى حوالي 500 مليار دولار سنوياً، وتشتمل هذه الأموال على قيمة الزكاة والصدقة والوقف.

يعتبر الابتكار من أهم المحركات الرئيسية لتطور الاقتصاد الإسلامي الذي أثبت قدرة عالية على امتصاص تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت أخيراً في الولايات المتحدة الأميركية، وهذه المرونة في التعامل مع تداعيات الأزمة كانت سبباً رئيسياً في جذب انتباه الحكومات والشركات والمستثمرين نحو قطاع التمويل الإسلامي باعتباره أبرز القطاعات النامية في مجال الاقتصاد الإسلامي.

أدوات مهمة

ويأتي التزايد في الإقبال العالمي على مختلف قطاعات الاقتصاد الإسلامي الرئيسية، والتي تخدم سوقاً يصل عدد سكانه إلى حوالي 1.7 مليار نسمة، ويحقق معدلات نمو تفوق معدل النمو السكاني العالمي كسبب رئيسي في إعادة ظهور الوقف والمؤسسات العاملة فيه، باعتباره من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة لباقي قطاعات الاقتصاد الإسلامي، بما فيها قطاع الخدمات المالية المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتأمين التكافلي، وأسواق الصكوك، والسندات، وصناديق الاستثمار الإسلامية.

وقال التحليل إن إمارة دبي وفي إطار رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، حفظه الله، الهادفة إلى تعزيز مكانة الإمارة كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، تقوم بدور ريادي في مجال نشر الوعي حول أهمية مشاريع الوقف المالي ودوره في تطوير التمويل الإسلامي.

تكافل المجتمع

وأشار التحليل إلى أن الوقف يعتبر ظاهرة تميزت بها الحضارة الإسلامية، ومفهوم الوقف يعزز التكافل في المجتمع ويسهم في زيادة تماسكه وتلاحمه، فهو عبارة عن بناء وتشغيل مشاريع خيرية كالمدارس والمستشفيات والمساجد والطرق والملاجئ، وغيرها من المرافق التي تحقق المصلحة العامة للمجتمع، وهذه المشاريع لا يمكن التصرف بها من خلال البيع والتوريث والتبرع. كما أن الوقف رافد مهم وداعم لعملية البناء والمشاركة في صنع الأوقاف المنقولة العديد من الأشكال، بما فيها التأجير في حالة المجوهرات والمعادن النفيسة، والتبادل في حال المحاصيل الزراعية والسلع، أما النموذج الثالث من الأوقاف المنقولة فهو المضاربة، وتنطبق هذه الحالة على السيولة النقدية. أما الأوقاف غير المنقولة فهي بحسب التحليل تشتمل على الحكر وتنطبق هذه الحالة على حقوق الإجارة على المدى الطويل، والإجارة وهذه الحالة تنطبق على التأجير على دفعات متعددة.، أما النموذج الثالث فهو الاستبدال، بينما يتمثل النموذج الرابع من الأوقاف غير المنقولة في المرصد.

متغيرات

يتضمن الحدث هذا العام ست جلسات رئيسية تناقش عدة مواضيع عامة أبرزها المتغيرات العالمية التي تشكل الاقتصاد الإسلامي وموضوعات مختصة بعدة مجالات أخرى مثل الصكوك. كما ستستضيف القمة جلسات متوازية تناقش القطاعات الاقتصادية الإسلامية المختلفة ومدى ارتباطها بالتمويل الإسلامي، والفرص التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي لتمكين الاقتصاد الوطني.

تمويل واستثمار

وتناول التحليل نموذجين للوقف في التمويل والاستثمار، وهما الأوقاف المنقولة وغير المنقولة، حيث تتخذ الحضارة، من خلال توفير العناصر الأساسية لبنائها في ميادينها المختلفة: تربوية، واجتماعية، واقتصادية، وإنسانية، وصحية. وأشار التحليل إلى أن الوقف يشكل إحدى الدعائم الرئيسية لنمو قطاعات الاقتصاد الإسلامي الأخرى، فهو يتيح سيولة مالية لتوفير عدة أصناف من السلع والخدمات اللازمة في المجتمع من خلال قنوات رئيسية، بما فيها الاستثمار والتمويل، حيث يتخذ شكلاً تقليدياً يتمثل في العقارات غير المنقولة، وبينما توفيره على شكل سيولة نقدية من شأنه المساهمة في خلق فرص هائلة في العديد من القطاعات الأخرى، وذلك بحسب التحليل.

وقال التحليل إنه في الآونة الأخيرة بدأت العديد من الدول تبدي اهتماماً متزايداً في الأوقاف باعتبارها عنصراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، فقد ظهرت الأوقاف في شكلها المعاصر في العام 1995، وذلك مع قيام البنك الإسلامي في بنغلاديش بإصدار شهادات للوقف بهدف تمويل احتياجاته المالية عبر جمع الأموال من الأثرياء وتوزيع المكاسب على الفقراء.

وهذه الشهادات كان هدفها آنذاك تزويد المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى بالسيولة المالية الكافية التي تتيح لها القيام بدور فعال في مسيرة التنمية الاقتصادية، كما أنها تسهم في تعزيز الادخار والتكافل بين فئات المجتمع، ولشهادات الوقف أيضاً أهداف أخرى تسعى من خلالها المؤسسات إلى تحويل المدخرات إلى رأسمال اجتماعي يسهم في الارتقاء وتطوير سوق رأس المال الاجتماعي في بلدان دول العالم الإسلامي.

كما تعد شهادات الوقف أيضاً أداة لزيادة الاستثمار الاجتماعي وتحسين مستوى الوعي بين الطبقات الثرية بمسؤولياتهم الاجتماعية، بما يسهم في تحفيز التكافل والضمان والرعاية الاجتماعية في بلدان العالم الإسلامي.

زخم إضافي

وذكر التحليل أنه استناداً إلى هذه الأهداف، تم تطوير الوقف المالي لتعزيز التكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا كان سبباً رئيسياً في اكتساب هذا النوع من الوقف زخماً إضافياً في العقود الماضية. موضحاً أن الأوقاف المالية حالياً تتخذ 9 نماذج أساسية يجري تطبيقها في بلدان العالم الإسلامي، والبلدان ذات الأقليات المسلمة.

وقال التحليل لا تزال هناك إمكانيات كبيرة لمواصلة تطوير الوقف وتعزيز مساهمته في تطوير الاقتصاد الإسلامي والمجتمعات بشكل عام، حيث لا تزال هناك بعض الجوانب التي لم يجر الاستفادة منها بالشكل الأمثل، هذا في وقت تعاني فيه العديد من المؤسسات الوقفية من سوء في الإدارة والاستخدام الأمثل لمثل هذه التدفقات النقدية.

وحددت دراسة صادرة أخيراً عن المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي نقاط ضعف رئيسية والتي يجب التغلب عليها من خلال الابتكار والإبداع لتحقيق أهداف الوقف وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تحسين مستوى الوعي بهذا النوع من الوقف لزيادة المساهمات، إلى دراسة المشاريع ونوعيتها بدقة وتوجيه الاستثمارات على نحو أمثل للمساهمة في تعزيز إنتاجية هذه المشاريع وضمان عدم تآكل رأس المال. وأشارت إلى ضرورة وجود معايير وضوابط موحدة لإدارة صناديق الوقف وفقاً لأفضل المعايير العالمية.

نماذج مبتكرة

وتسلط القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي هذا العام الضوء على مشاريع النفع الاجتماعي في العالم الإسلامي، والنتائج الكبيرة التي حققتها مؤسسات الأوقاف في العديد من الأسواق المتقدمة والنماذج المبتكرة التي قامت بتبنيها لضمان عوائد إيجابية وتأثير اجتماعي قوي، هذا في وقت لا تزال الصناديق الخيرية الإسلامية باعتبارها أداة للتنمية الاجتماعية تواجه العديد من التحديات تتمثل في تراجع عائداتها وآثارها الضئيلة على المجتمعات رغم ارتفاع حجم الأصول التي تقوم بإدارتها. كما تستعرض الجلسة أيضاً إمكانية الاستفادة من خبرات هذه المؤسسات، والتي تضم الصناديق الإسلامية والأوقاف وتبرعات الزكاة في دعم جهود محاربة الفقر في المجتمعات الإسلامية.

وتهدف القمة إلى تعزيز مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي، وتأكيد دورها في جذب الاستثمارات العالمية وتحقيق تنمية مستدامة. وتسعى القمة التي تعد المنتدى الأول من نوعه في المنطقة إلى تقديم منصة متكاملة لصناع القرار والمختصين لمناقشة أهم القضايا والتوجهات الحالية لقطاع الاقتصاد الإسلامي في المنطقة والعالم.

وتعمل «القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي» التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة دبي بالتعاون مع «مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي»، وشركة «تومسون رويترز» على تعزيز مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي وتأكيد دورها بجذب الاستثمارات العالمية وتحقيق تنمية مستدامة من خلال إيجاد منصة مثالية تجمع تحت مظلتها خبراء عالميين من قطاعات محورية لبحث التحديات والفرص في الاقتصاد الإسلامي في المنطقة والعالم.

تشمل النمو السكاني والاقتصادي

4 عوامل تدعم نمو السياحة الحلال عالمياً

دبي. البيان

حددت دراسة صادرة عن غرفة تجارة وصناعة دبي مجموعة من العوامل المهمة التي تدعم النمو المتواصل في حجم سوق السياحة الحلال، وتتمثل في النمو الأعلى من المتوسط في عدد السكان بالدول ذات الغالبية المسلمة، والأداء الاقتصادي الجيد للمجتمعات المسلمة، والتي تقع ضمن الاقتصاديات الصاعدة، وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالسفر، إلى جانب زيادة توفر الخدمات والتسهيلات الملائمة لسفر المسلمين.

وتوقعت الدراسة استمرار نمو السفر العائلي، وهو المصطلح المستخدم في وصف شريحة السياحة الحلال عالمياً خلال 2016، حيث من المتوقع أن تشهد دولة الإمارات التي تعتبر مصدراً للسياحة الحلال ومن أبرز الوجهات السياحية، ارتفاعاً في إنفاق السفر العائلي بالخارج بنسبة 3.6% هذا العام، بينما من المتوقع زيادة الإنفاق على السياحة داخل الإمارات بنسبة 4.4%.

■ دبي توفر بيئة متكاملة لسياحة العائلات

سياحة ثقافية

ويتوقع خبراء القطاع أن تزداد زيارة العائلات المقيمة في دول مجلس التعاون الخليجي الراغبة في تجارب سياحية ثقافية مع وجود تسهيلات تلائم السياح المسلمين، إلى الإمارات والمغرب والوجهات الآسيوية مثل ماليزيا وأندونيسيا والهند والفلبين خلال العام 2016، في حين يتوقع حدوث انخفاض في الزيارات إلى تركيا وذلك على خلفية عدم الاستقرار فيها مؤخراً.

وأشار التحليل إلى بروز اتجاهات رئيسية في 2016 والتي من المحتمل أن تعيد تشكيل قطاع السياحة المحلية، بما فيها التوجه نحو تطوير السياحة البحرية في دبي، حيث تتوقع الإمارة نمو هذه الشريحة الصاعدة بنسبة 30% في موسم 2016 ــ 2017 في الوقت الذي تستعد فيه لاستضافة 155 سفينة بحرية تحمل على متنها 650,000 زائر.

السياحة البحرية

وسوف يؤدي التسارع الأخير في نشاط السياحة البحرية والنمو المطرد المتوقع خلال مراحله المبكرة، إلى ظهور فرص جديدة لوكلاء السفر في دبي العاملين في مجال السياحة الحلال يمكنهم طرح رحلات بحرية بعد إضافة تعديلات على مرافق البواخر، بالإضافة إلى توفير وجهات تتناسب واحتياجات العائلات والمسافرين المسلمين؛ مما يجعل من هذه الشريحة الناشئة أكثر جذباً للعائلات والمسافرين المسلمين على حد سواء.

إنفاق المسلمين

وتشير تقديرات إلى أن هنالك 5 دول في منطقة الشرق الأوسط وهي السعودية والإمارات والكويت وإيران وقطر تشكل حوالي 40% من إجمالي إنفاق المسلمين على السفر. بينما تأتي دول جنوب شرق آسيا ومن ضمنها اندونيسيا وماليزيا اللتان تتميزان بالكثافة السكانية الهائلة، في الصدارة من حيث عدد المسافرين المسلمين.

الإمارات الثانية عالمياً بين الوجهات الملائمة للمسلمين

صعدت دولة الإمارات مرتبة واحدة من مركزها الثالث في العام الماضي من حيث مدى ملائمة السفر للمسلمين في تقرير تنافسية السفر والسياحة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في 2015، لتحل مكان تركيا في المركز الثاني في 2016. في حين جاءت ماليزيا في المرتبة الأولى عالمياً، كما شهدت قائمة العام 2016 لأكثر الوجهات ملاءمة للسياحة الحلال في الدول خارج منظمة التعاون الإسلامي، محافظة سنغافورة على موقع الصدارة، وتمكنت هونغ كونغ من القفز إلى المرتبة الخامسة هذه السنة بعد أن كانت في المرتبة السابعة في 2015. تشمل المعايير الرئيسية لتصنيف الوجهات بحسب مدى ملائمة السفر للمسلمين في المؤشر العالمي للسياحة الحلال، مدى ملاءمة الدولة للعطلات العائلية ونوع الخدمات والمنشآت المتوفرة التي تلائم المسافر المسلم، بالإضافة إلى الإرشادات السياحية ومبادرات التسويق المخصصة لنشر الوعي بشأن خدمات وتسهيلات السياحة الحلال.

200 مليار دولار الإنفاق على السياحة الحلال 2020

توقعت أحدث البيانات الصادرة عن شركة «كريسنت ريتينغ» المتخصصة في مجال السياحة الإسلامية ومقرها سنغافورة أن يصل حجم الإنفاق العالمي على شريحة السياحة الحلال العالمية إلى 200 مليار دولار بحلول العام 2020، هذا في وقت يتوقع أن يرتفع فيه عدد المسافرين المسلمين من 117 مليون مسافر حالياً والذي يشكل حوالي 11 في المئة من إجمالي السياحة العالمية، إلى 168 مليون مسافر عالميا بحلول العام 2020.

ويهتم سوق السياحة الحلال بتوفير احتياجات معينة تناسب أسلوب حياة المسافرين المسلمين، منها خيارات الوجبات الحلال والمطاعم المعتمدة في تقديم الأطعمة الحلال، والبيئة الملائمة للعائلات، ومنشآت أداء الشعائر الدينية (مساجد، غرف صلاة بالمطارات، وجود علامات تحدد اتجاه القبلة في مكة المكرمة)، ومراعاة الفصل بين الجنسين في (غرف ساونا منفصلة وكذلك صالات الألعاب الرياضية وأحواض السباحة)، وأن تكون الجولات والأنشطة السياحية خالية من ألعاب القمار والمشروبات وكافة الأنشطة ذات الصلة بالحفلات.